

يعطى نصيبه كاملا لأن الأقل فلو خلف لها شقيقا
 وولادته خنته مشكلا كان له السدس فضلا عن الخلف
 بذكوره وأنثى وللشقيق الباقي ولو خلف بنتا وور
 لالأبوين أو ولادته خنته مشكلا فللبنت النصف ومنها
 وللخنتى الباقي تقصيرا لأنه إما عصبة بنفسه
 أو عصبة مع غيره فلو خلف زوجة وأما وولادته
 خنته مشكلا وأبنا فلا زوجة الثمن وللأم السدس
 لأن فرضها يختلف بذكوره الخنتى وولادته وأنثى الخنتى
 ثلث الباقي بينهما والأب نصف الباقي ويوقف
 سدس الباقي بينهما لمسئلة ذكوره تصح من ثمانية
 وأربعين ومسئلة أنثى تصح من اثنين وسبعين
 والجامعة لهما مائة وأربعة وأربعون لتوافقها
 ثلث الثمن للزوج منها ثمانية عشر وللأم أربعة
 وعشرون وللخنتى بتقدير أنثى أربعة وثلاثون
 وللأب أحدي وخمسون بتقدير ذكوره الخنتى
 والموقوفين منها مائة وستة عشر وفهم من المظن
 أيضا أنه لو كان الخنتى وغيره من الورثة

بتقدير

بتقدير آخرهم يعطى شيئا لأن الأقل هو لا يثنى ولو ترك
 وللاخنتى مشكلا وعم بتقدير ذكوره له الكل ولا يثنى
 للموت بتقدير أنثى له النصف فضلا عن الباقي للعم فقيد
 ذكر في حق العم وأنثى في حق نفسه فيعطى الخنتى النصف
 النصف الآخر بينه وبين العم ولو خلفت زوجا وولادته
 خنته وعم فلا زوج النصف والباقي الخنتى بتقدير ذكوره
 ولا يثنى له بتقدير أنثى لأن بنت الأخ ساقطة فيكون
 الباقي للعم فلا يعطى الخنتى ولا العم شيئا، ويوقف
 النصف الباقي بينهما إن ظهر الخنتى ذكر أخذ العم قال
وأما عمى المفقود مع الخنتى ذكر كان أو هو أنثى
 أقول إذا مات أمتان أو إسان وبعض ورثته مفقود بان
 غاب أو أسرن وطنه وطالت غيبته وجه حاله فلا يرث
 أهو ج أو ميت فأعطي هذا المفقود بالحكم الذي
 حكى به على الخنتى وهو أن يقسم المال على الحاضرين على
 الأقل للتيقن وذلك بأن يقدح حياته وتظرفها وتقدر
 موته وتظرفها فين اختلف نصيبه بموت المفقود
 أو حياته أعطى أقل النصيبين ومن لا يختلف نصيبه

تفويض
 حوزة الوفاة
 مستندة في ذكورية

١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠
١١	١٢	١٣	١٤	١٥	١٦	١٧	١٨	١٩	٢٠
٢١	٢٢	٢٣	٢٤	٢٥	٢٦	٢٧	٢٨	٢٩	٣٠
٣١	٣٢	٣٣	٣٤	٣٥	٣٦	٣٧	٣٨	٣٩	٤٠
٤١	٤٢	٤٣	٤٤	٤٥	٤٦	٤٧	٤٨	٤٩	٥٠